



## سياسة إدارة المخاطر المؤسسية الداخلية لمدينة الشارقة

يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة حسب القواعد والصلاحيات الواردة في قانون إنشاء البلدية والسياسات ذات الصلة. والهدف من هذه السياسة هو ضمان تفهم كافة الأطراف المعنية لمفهوم إدارة المخاطر المؤسسية وقواعد تنظيمها، وأن تكون هذه الأطراف على وعي بمسؤوليتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية المصاحبة لجميع الأنشطة بالبلدية، وذلك في إطار العمل على تقويم وتحسين فاعلية الرقابة والتدقيق الداخلي والحوكمة المؤسسية بما يسمح بمعدلات إنجاز مرتفع ومستدام، وتنفيذ ذلك في إطار تحقيق الأهداف الاستراتيجية ومن خلال الهيكل التنظيمي للبلدية بحيث تشرف إدارة التخطيط الاستراتيجي والتي توظف خبراتها في تحديد وتصنيف وتقييم المخاطر المؤسسية وتقديم الاختيارات المتاحة للتعامل معها ومراجعة فاعلية النظام بصفة دورية باستخدام وتطبيق الأساليب المهنية السليمة بما يضمن تنفيذ ما سبق في إطار إضافة أقصى قيمة مستدامة للأنشطة والعمليات بالبلدية.

تهدف البلدية أن تصبح بلدية رائدة ونموذجاً في تطبيق نظم إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى الجهات الحكومية بإمارة الشارقة ودولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال استحداث أساليب إدارية لمواجهة التحديات المؤسسية واستثمار الفرص المتاحة، وتفعيل أفضل الممارسات في هذا النطاق، بما يدعم ثقة الأطراف ذات الصلة وبما يضمن تقليل أثر المخاطر التي تؤثر على استمرارية العمل واستدامته، وبما يخدم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبلدية، ويتم ذلك من خلال التأكد من أن سياسة إدارة المخاطر المؤسسية المتعلقة بنتائج التدقيق الداخلي بالبلدية تأخذ بالمستجدات في هذا المجال سواء من حيث النظم والقواعد والإجراءات المتبعة والتطبيق الفعلي.

هذا وتلتزم الإدارة العليا بدعم القائمين على النظام وتوفير الموارد والتقنيات والتدريب اللازم لضمان كفاءة وفاعلية مراحل تطبيق العمليات ذات الصلة. وبناء عليه فإن هذه السياسة تحكم القواعد والنظم والإجراءات لمواجهة البلدية للمخاطر المتعلقة بنتائج التدقيق الداخلي والمصاحبة لأنشطتها المختلفة، بما

مدير عام بلدية مدينة الشارقة